

الملتقى الوطني الليبي

جنزور 26 أفريل 2018

البند الأول: أولويات الحكومة

في سياق الأزمة الراهنة، ما هي الأولويات الأكثر إلحاحًا و [استعجالاً] على المستويين الوطني والمحلي؟

- العمل على تفعيل الدستور والعمل به.
- الإسراع بتوحيد الحكومات.
- دعم الأمن لإيقاف نزيف الدم.
- تشجيع العمل المحلي قبل الخارجي.
- دعم المصالحة الوطنية.
- استكمال بناء مؤسسات الدولة.
- العمل على إصدار قانون الاستفتاء على الدستور.
- الإسراع بتشكيل [مجلس رئاسي يتكوّن] من رئيس ونائبين.

البند الثاني: الأمن والدفاع

ب طرح أسئلة هذا البند ومناقشتها بين الحضور كانت الآراء مختلفة ومتنوعة وجلها [تركز] على الآتي:

- العمل على تفعيل وبناء المؤسسات العسكرية بأركانها الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية.
- ضرورة العمل على توزيع التشكيلات العسكرية المسلحة على أجهزة الدولة المدنية والعسكرية.
- التأكيد على أن يكون ولاء المؤسسة العسكرية لله وللوطن والابتعاد عن تمجيد ولاء الحاكم.
- تفعيل العمل بمخرجات الصخيرات لإيجاد الحلول لكل المتطلبات واحتياجات المواطن.

البند الثالث: توزيع السلطات

ب طرح فقرات وأسئلة هذا البند على السادة الحضور، تحدث عدد كبير باستفاضة عن [قضايا] هذا البند ومنها:

- إعادة توزيع الهيكل الإداري من حيث المحافظات [تليها] البلديات وفروعها، [وتوزيع] المخصّصات المالية على أساس النسبة الفعلية لعدد السكان.
- [العمل] الجاد على حسن اختيار العناصر القيادية لاستلام مهام أعمال الدولة من الناحية الوطنية والعلمية والأخلاقية.
- ضرورة إيجاد آليات لحماية ممتلكات الدولة وأجهزتها والمحافظة على المال العام.
- دعم وتفعيل الأجهزة الرقابية الإدارية والمالية والتي تتمثل في ديوان المحاسبة وهيئة الرقابة الإدارية للحد من استنزاف سرقة المال العام.
- دعم وتفعيل القطاع الخاص الاقتصادي لمساعدة نمو الاقتصاد العام.
- تفعيل وزارة التخطيط والتنمية للمشاركة في وضع ميزات الدولة على أسس علمية واقتصادية و [رؤية] مستقبلية.

البند الرابع: العملية الدستورية والمسار الانتخابي:

تمت مناقشة الأسئلة المتعلقة بهذا البند بين السادة الحاضرين وكانت التوصيات كالاتي:

- بناء مؤسسات الدولة على أسس علمية ووطنية وقانونية.
- العمل على تفعيل الدستور القديم أو إصدار قانون الاستفتاء على الدستور الجديد ليكون العمل على أساس دستوري منظم.
- تفعيل دور المجالس البلدية ودعمها ماديا لتبسيط الخدمات للمواطن.
- [العمل] الجاد من أجل تفعيل دور المصالحة الوطنية ودعمها بكل الإمكانيات لايجاد الحلول بين المدن الليبية وانهاء الخلافات بينها.
- العمل على دعم الاقتصاد الليبي بكل الوسائل من أجل توفير حياة كريمة للمواطن.

وخلاصة لما سبق فإنّ السادة الحاضرين الذين يمثلون المجلس البلدي جنزور وكافة شرائح مجتمع جنزور المدني والعسكري والأمني يثمنون دور هيئة الأمم المتحدة ومبعوثيها على ما يقدمونه من مبادرات ومحاولات يسعون من خلالها لبناء دولة ليبيا بكامل مؤسساتها المدنية والعسكرية بناء ديمقراطيا مدنيا مبنيا على المساواة وتداول السلطة بين الأفراد سلميا، وبهذا فانهم يدعمون جميع مجهودات أعضاء البعثة الأممية العاملة بالدولة الليبية.

محمد عبد الرحمان الطويل: منسق الملتقى

عاشور محمد عبد الجليل: مقرر الملتقى

م.فرج ميلود اعبان : عميد بلدية جنزور